

المصدر: الحياة

التاريخ: ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٥

باريس: على مجلس الأمن أن يعالج «عدم تعاون سورية»

مباريس - رندة تقي الدين الحياة - //05/10/22

وصفت باريس تقرير رئيس لجنة التحقيق الدولية ديتليف ميليس بأنه «يتحلى بدرجة احترام مثالية»، وأنه «مبني على معلومات جرى التحقق منها واستجابات تمت بطريقة عملية». وقالت إن ميليس حرص على عدم تضمين تقريره أي عنصر لا يستند إلى أمور ملموسة، وأنه «لا يتجاوز في استنتاجاته البراهين التي حصل عليها، وكلما كان لديه شك في عنصر ما فإنه كان يشير إلى شكه هذا».

وقال مصدر فرنسي مطلع إن هذا هو العمل الذي كانت فرنسا تتمنى أن يقوم به أي قاضي يحاول توضيح الملف للتوصل إلى عدد من الاستنتاجات. ويبدو لباريس أن التقرير «غير قابل لأي نقد» من الناحية المهنية، وأن أي جدل أو مناورة سياسية بشأنه غير مقبول، لأنه عملاً قضائياً.

وقال المصدر إن التقرير دقيق في ما يتعلق بعدد من الأمور، ومنها تسلسل الأحداث وارتباطها، وهو أيضاً دقيق بالنسبة إلى النقاط الغامضة، وهذا ما ينبغي أن تترتب عليه من نتائج في مجلس الأمن. وأوضح أنه ينبغي النظر في كيفية تدعيم الإجراءات القضائية لتحديد المسؤولية الشخصية لكل من الأشخاص الواردة أسماؤهم في التقرير، وذلك عبر القرار الذي سيصدر بعد مناقشة تقرير ميليس في مجلس الأمن. كما ينبغي تزويد القاضي بالوسائل التي تتيح له الاستمرار في عمله مثلما يطلب حتى 15 كانون الأول (ديسمبر) المقبل.

وذكر المصدر أن هناك تأكيداً واضحاً من ميليس لـ «عدم تعاون سورية» مع التحقيق، وأنه يشير إلى «عمليات تضليل» من الجانب السوري، ما يعني أن قرار مجلس الأمن ينبغي أن ينطوي على ما يحمل سورية على تغيير نهجها لتتعاون كلياً مع التحقيق، إما عبر عقوبات شخصية أو مطالبة ملحة بالتعاون. وقال إن هذا «قيد الدرس الآن» بحيث يكون الطلب الملح الموجه إلى سورية مرتكزاً إلى أمور واضحة ومحددة عليها التجاوب فيها. وأضاف أن المهم بالنسبة إلى فرنسا هو أن تسرع الأمور، وأن يكون التوافق بأقصى حده، بحيث يؤدي هذا الملف إلى محاكمة منفذي جريمة اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري.

ورأت مصادر مطلعة أن روسيا والصين والجزائر تتردد في تأييد مثل هذا الموقف، لكن المساعي قائمة لإقناعها، وأنه على ضوء تقرير ميليس وأهمية ما يتضمنه والنتائج المترتبة عليه، سيكون من الصعب عليها الرفض.

وكانت الصحافة الأميركية تلقت نسخة من التقرير تشير إلى أسماء كل من رئيس الاستخبارات السورية آصف شوكت وماهر

الأسد والمدير السابق للامن العام اللبناني جميل السيد، الواردة في النص الأساسي الذي سلم الى الأمين العام للأمم المتحدة. وتعتقد مصادر عدة في فرنسا ان الأمين العام للأمم المتحدة هو من طلب حذف هذه الاسماء، كونه يتمتع بصلاحيه تخوله ذلك.

واشار مصدر فرنسي مطلع على سياسة باريس، على صعيد هذا الملف، الى أن الرئيس اللبناني اميل لحود مشار اليه في هذا التقرير، وعليه بالتالي أن يستخلص النتائج المترتبة على ذلك. وأشار الى أن باريس تستند الى ما قاله ميليس في تقريره حول وجود أسباب محتملة تحمل على الاقتناع بأن قرار اغتيال الحريري لم يكن ممكناً لولا موافقة مسؤولين سوريين رفيعي المستوى في الجهاز الأمني السوري وتواطؤ نظرائهم في لبنان.

وعلمت «الحياة» من مصادر مطلعة أن فرنسا حريصة على ابقاء أي قرار لمجلس الأمن بناء لتقرير ميليس محصوراً بلبنان وسورية، من دون أن يتناول أموراً أخرى كأن يربط مثلاً بسياسة سورية في العراق.

وذكرت مصادر فرنسية أن الرئيس جاك شيراك أكد لوزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس أن القرار 1595 ينبغي أن يكون منفصلاً عن القرار 1559، وأن يختص فقط بلبنان وجريمة اغتيال الحريري ونتائجها. وقال إن البحث جارٍ بين الجانبين الأميركي والفرنسي بشأن احتمال اعتماد عقوبات معينة وشخصية بحق المسؤولين السوريين إذا لم تتعاون سورية مع التحقيق، لكن هذا الموضوع لا يزال قيد النقاش.